حماية الخصوصية في ظل نفوذ القوى الرقمية الجديدة

Protecting privacy under the influence of new digital powers

حرير هواري بومدين*
مخبر القانون العقاري والبيئة
كلية الحقوق والعلوم السياسية -مستغانم، الجزائر
houariboumediene.harrir.etu@univ-mosta.dz

وافي حاجة
مخبر القانون العقاري والبيئة
كلية الحقوق والعلوم السياسية -مستغانم، الجزائر
hadja.ouafi@univ-mosta.dz

- تاريخ الإرسال: 2024/07/04 - تاريخ القبول: 2024/07/15 - تاريخ النشر: 2024/07/28

الملخص: يواكب التطور التكنولوجي عدة مخاوف وتحديات أهمها مسألة الحق في الخصوصية كحق أصيل وثابت، ما دفع بالدول إلى محاولة موائمة تشريعاتها، هذا الواقع أصبح يتجاوز وظيفة الدولة وحدها بل استدعى تعاوناً وإخراطاً لعدد من الفاعلين، خاصة القوى المسيطرة على التكنولوجيا الرقمية من شركات تكنولوجية مختصة تسيطر على البنية الرقمية العالمية، فتعرض نفسها في شكل الشريك المتعاون تارةً وتمانع وتتحدى سيادة الدولة تارة أخرى.

تبدي الشركات التكنولوجية مقاومة للمساعي التشريعية انطلاقا من مصالحها، لكن الشكل الذي تأثر به على سيادة الدول ينعكس سلبا على وظيفة الدولة وفعاليتها في حماية الحق في الخصوصية، هذه الهيمنة وشبه التصادم في الرؤى دفع الى البحث عن آفاق التعاون والتكامل رغم تباين جلي في المصالح والأهداف.

الكلمات المفتاحية: الخصوصية؛ السيادة الرقمية؛ الشركات التكنولوجية؛ التحول الرقمي؛ الحوكمة.

Abstract: Technological development is accompanied by several concerns and challenges, the most important of which is the question of the right to privacy as an inherent and inalienable right, which has pushed countries to try to harmonize their legislations. The state alone, but required the cooperation and involvement of a number of actors, particularly the forces controlling digital technology, such as the specialist technology companies that control. The global digital architecture sometimes presents itself as a cooperating partner and, at other times, challenges state sovereignty.

The positive point of our research is to reveal the impact of technology companies on state sovereignty and the right to privacy and to explore the prospects for cooperation and integration, despite our results which recognize a gap between powers digital and the State in the priority of legislation. And a divergence in interests and goals

Keywords: Sovereignty- Privacy- Technology companies- Digital transformation- Governance

*المؤلف المرسل: حرير هواري بومدين.

مقدمة:

إن العصر الرقمي الذي يشهده العالم في ظل التطور السريع والمتلاحق وعصر ثورة التكنولوجيا الثالثة وتطبيقاتها مثقلٌ بالتحديات والإشكالات، أبرزها التي تحدق بالحق في الخصوصية وحماية البيانات والمعلومات الشخصية الرقمية، وقد أضحى فحص منظومة التشريع القائمة أمراً يتطلب جهودًا مشتركة وانخراطا وتعاوناً لمختلف القوى المرتبطة بهذا التطور.

إن القوى المسيطرة والشريكة في هذا المجال أصبحت تقوض من سيادة الدول، وأصبحت تتحكم في المراكز الكبرى لحفظ البيانات وتشرف على حركة المعلومات وعلى محركات البحث العملاقة المسيطرة على المحتوى الرقمي والفضاء الرقمي.

تبدي الشركات التكنولوجية الكبرى مقاومةً متزايدة للمشاريع التي تهدف من خلالها الدول لبسط القوانين والتشريعات، وتحاول منع مرور التشريعات التي تقيد نشاطها وتؤثر على أرباحها، ويعتبر هذا التفاعل بين الشركات التكنولوجية والجماعات التشريعية مؤشر واضح على تحول الديناميكا السياسية وخاصة القانونية في العصر الرقمي في صورة واضحة على تأثيرها على سيادة الدول.

إن تفعيل فضاء مشترك وإطار من التعاون ضروري للوصول إلى حالة من التوافق والموازنة، ودفع كل ما من شأنه أن يقف أمام سيادة الدول من جهة، ويحافظ على التوجهات والغايات النفعية لهذه الفواعل والقوى من جهة أخرى، والمسارعة في إفراغ هذا التجاوب في شكل تشريعات فعالة وموائمة .

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن التحولات والتطورات التي رافقت الثورة الرقمية، كمفهوم سيادة الدول وتأثير الشركات التكنولوجية على قدرة الدولة على حماية حق مواطنيها في الخصوصية، عرض المشكلات الأساسية التي تثيرها هذه الشركات من خلال نفوذها وحالة الممانعة الواضحة للتشريعات التي تحمي ذلك الحق ورصد حدود التعاون والتكامل وفرص الشراكة.

أهداف الدراسة: يمكن ايجازها فيما يلي:

- معرفة مركز الشركات التكنولوجية الجيوسياسية وأثره على السيادة.
- القاء الضوء على جوانب الإنتهاك والعدوان على الحق في الخصوصية.
- دراسة وتحليل اشكال هيمنة القوى الرقمية على البنى التحتية الرقمية.
- وضع آفاق وتصورات للتعاون والتعامل بين الفواعل المختلفة الشريكة للدولة لدفع كل ما يهدد حق الفرد في الخصوصية.

إشكالية الدراسة: **ما مدى تأثير النفوذ الرقمي للشركات التكنولوجية على مسعى حماية الحق في الخصوصية؟**

تطلب الموضوع توظيف المنهج الوصفي من خلال وصف وتشخيص موضوع ممانعة الشركات التكنولوجية للتشريعات ومحاولتها ممارسة شكل من اشكال السيادة والتعريف بمفهومها وتطورها.

كما استعنت بالمنهج التحليلي في تحليل السلاسل الرقمية التي تعتمد عليها الشركات الرقمية في بسط سيطرتها على البنى التحتية الرقمية.

والخطوط العريضة للدراسة تتمثل في التطرق الى:

- السيادة والعصر الرقمي.
- أشكال الهيمنة الرقمية.
- الخصوصية في البيئة الرقمية.
- فرص التعاون والتكامل.

المحور الاول: السيادة والعصر الرقمي.

الكثير من التساؤلات تثار حول مصير السيادة الوطنية التي تعتبر إحدى أهم المقومات الأساسية التي تبنى عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، وإحدى أهم أسس التنظيم الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوقها وواجباتها، ومع التطور التكنولوجي المتسارع هناك من يرى نهاية السيادة و هناك من يدافع عن إستمرارها، وفي أوج التحول الرقمي تطرح التحولات الإيجابية و السلبية على مفهوم الدولة وممارساتها لسيادتها[1] ، وفي سبيل إيضاح هذا سنعرض مفهوم السيادة وميزاتها وأشكالها ومن ثم تراجعها أمام القوى المنافسة لها وصور الهيمنة الرقمية للشركات وأثرها.

أولاً: مفهوم السيادة.

أمام صعوبة وتشعب التعريفات واختلاف الرؤى حول مفهوم السيادة يمكننا حصر وتصنيف هذه التعريفات ضمن تصورين، التصور التقليدي والتصور الحديث. فهي تواجه عدة تحولات لاسيما الواقعة على مفهوم السيادة الوطنية مع ما أفرزته الثورة المعلوماتية والرقمية، فالمفهوم التقليدي الذي يعني أن الدولة

[1] إبراهيم محسن عجيل، اعتصام الشكرجي، **الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدول**، مركز الكتاب الأكاديمي، مكتبة طريق العلم، ط1، الاردن،2015، ص106.

بإمكانها تطويق حدودها وإغلاقها، أمر أصبح من غير المرجح نتيجة الاختراقات الخارجية ومنها سطوة الشركات التكنولوجية الكبرى في ظل العولمة الكاسحة[1]، ولتعزيز هذا التعريف نبرز ميزات وأشكال السيادة لنفهم منحى هذا التحول.

أ_ ميزات السيادة:

يقدم الباحث، مخلوف ساحل في دراسته حول إعادة صياغة البناء الابستيمولوجي لمفهوم السيادة في ظل العولمة أنها مرتبطة بالأساس بكينونة الدولة وبشخصيتها القانونية، حيث تلازمها ولا تزول إلا بزوالها وزوال شخصيتها، وأي إخلال بتمام سيادتها يجعل من الصعب على الدولة ممارسة مظاهر سيادتها المعتادة على إقليمها داخليا أو خارجياً وتعبر عن استقلالها الوطني الذي ينتج عنه الممارسة الكاملة للسيادة في إطار حدودها الوطنية، إلى درجة إقامة علاقات دبلوماسية مع الخارج.

ويواصل عرضه بالذكر، أن لمفهوم السيادة مدلولين أساسيين قانوني وسياسي، فالمدلول القانوني يجد إرتباطه بالمبادئ التي يقرها القانون الدولي، والتي يضمن للدولة مركزا متساويا في المنتظم الدولي ويتيح لها ممارسة علاقاتها الدولية المتنوعة خدمة لمصالحها في إطار التزام المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، وفيما يخص المدلول السياسي لمفهوم السيادة فهو مرتبط بالواقع الدولي الذي تتقاطع فيه مصالح دول تتمتع هي الأخرى بالسيادة الفعلية الوطنية، فلكل دولة الحق في التصدي للأخطار الخارجية التي تهدد سيادتها.

ب- أشكال السيادة:

أما عن أشكال السيادة الوطنية فغالبا ما تنقسم إلى نوعين أساسيين[2]:

1-السيادة الداخلية :

تعني السيادة الداخلية في الأساس نفي أي سلطة أو تنظيم أو قوة تشارك الدولة في السيادة وممارسة وظيفتها عن طريق سلطاتها التي تتمتع بها، وتعبر السيادة عن إستئثار الدولة بالقرار فيما يخص شؤونها الداخلية وسلطتها على شعبها وحدودها الوطنية بالرجوع إلى إرادتها السياسية الوحيدة دون إرادة قوى أخرى.

2- السيادة الخارجية:

[1] مخلوف ساحل، مجلة ستراتيجيا للدراسات الدفاع والاسقبالية، ***حول إعادة صياغة البناء الابستيمولوجي لمفهوم السيادة*** **في ظل العولمة**، العدد، 03، الجزائر، 2015، ص64.

[2] مخلوف ساحل، مرجع سابق، ص 65.

ويقصد بها حرية الدولة في رسم شكل علاقاتها مع الخارج دون الخضوع في ذلك لأي قوة أو سلطة دولية تخالفها، وهو تجسيد لإستقلال الدولة بشكل عملي وفعلي وتحاول من خلال ذلك إيجاد مكان متساوي في المجتمع الدولي على غرار باقي الدول، حيث تكسبها حقوقاً وإلتزامات وشخصية قانونية تبرم من خلالها المعاهدات والإتفاقيات، تسمح لها بالانضمام إلى المجتمع الدولي تجسيداً لهذه السيادة.

ثانياً: التحول الرقمي وتراجع السيادة.

تمارس الشركات شكلاً من أشكال السيادة على عالم يتوسع بسرعة خارج سيطرة الحكومات وهو الفضاء الرقمي، فلا مناص من العمل على تعزيز السيادة الرقمية للدولة إنسجاماً مع ضرورة التحول الرقمي والصور في ذلك عديدة ومتنوعة، فأصبح لزاماً في إطار متطلبات تعزيز السيادة الرقمية توطين البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة للأفراد.

إن التحكم في أدوات الأمن الرقمي والأخذ بالإعتبار آثار العولمة من زواياه التشريعية وحتى الإعلامية والإقتصادية وحتى الجغرافيا أضحت لا تشكل عائقاً أو فاصلاً أمام الأسواق والسلع والمنتجات الثقافية والإعلامية، والتي تعتبر أساس نمو الشركات التكنولوجية.

من جملة هذه التأثيرات والتحديات الراهنة التي واجهت مفهوم السيادة الوطنية إشكالية مدى تأثير الشركات التكنولوجية الكبرى بما تتمتع به من هيمنة رقمية على تراجع سيادة الدول[1]، ومدى تهديدها للحق في الخصوصية، ورغم ميل سلطة الدولة على ترجيح أمنها العام إلا أنها لا تخفي أثر هذه الفواعل في تقويض سيادتها من خلال إحتكارها للتقنية والبنية التحتية الرقمية وهذا ما سنتطرق إليه[2].

أ_ القوى الرقمية الجديدة:

ارتبط قيام الدولة بمفهوم السيادة وما تمثله من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج' غير أن بروز الثورة الرقمية وما أحدثه من تطورات كبيرة يعبر عن حركة متسارعة عملت على ترويض السيادة الوطنية، حيث أخذت في الإنحسار لتتصاعد بذلك المشكلات المرتبطة بإشكالية تراجعها وأفول الحدود الجغرافية التقليدية لصالح الحدود الجديدة.

[1] على زهران جمال، **تأثيرات التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدول الوطنية والقرار السياسي في الجنوب**، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الاول لكلية العلوم السياسية والاعلام، منشورات كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 22-23 أكتوبر، الجزائر، ص 79.

[2] على زهران جمال، مرجع نفسه، ص 80.

لقد ساهمت التكنولوجيا وما أفرزته من تحول لافت وغير مسبوق في إحداث تغييرات جلية خاصة على مستوى بروز قوى أخرى موازية كالشركات التكنولوجية العملاقة التي تتحكم بشكل كبير في تكنولوجيا المعلومات[1].

ب- الشركات وتكنولوجيا المعلومات:

تكنولوجيا المعلومات هي الفضاء الخاص بنقل المعلومات بواسطة الأنظمة المسخرة للاتصال عن طريق مجموعة الأجهزة والبرمجيات خدمة وتوفيراً للمعلومات التي يحتاجها المستخدم، فيتيح لها جمع البيانات ومعالجتها، ويتجلى هذا من خلال عمليات الرقمنة في مختلف المجالات، وهو المجال الذي تراعي فيه الشركات التكنولوجية رسم كبرى استراتيجياتها في توسعها انسجاما مع العولمة والاستغلال الأمثل لحركة البيانات وفي خططها الربحية، وتأخذ منحى يعبر عن هيمنة رقمية وسيطرة تامة[2].

المحور الثاني: أشكال الهيمنة الرقمية.

شهد العالم اليوم إصطفافًا مقلقاً لأقطابٍ إقتصادية رقمية عملاقة مثل جوجل وأمازون فيسبوك وأبل ومايكروسوفت المعروفين باسم **GAFAM** وهي أكثر الشركات المستوعبة لصناعة التكنولوجيا والمعلومات، إلى جانب العديد من الشركات الصينية مثل هواوي و**ZTE** –تتحكم وتستحوذ على مساحة كبيرة من مجالات الرقمنة، وتسيطر على مرتكزات الصناعة الرقمية والتي تعرف بالسلاسل الرقمية وهي نقطة تفوق الشركات على الدول.

1- مجالات الهيمنة الرقمية

تتمثل الهيمنة الرقمية للشركات التكنولوجية على عدة عناصر تحتكرها أهمها:

أ-مراكز جمع المعلومات (داتا)

يتم تخزين وحفظ واستعمال المعطيات حسب ستا تيستا Statista عن كلاود سين Cloud scene لسنة **2021**، حيث تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على **33**% بالمائة منها، والصين على **05**% بالمائة، ألمانيا، والمملكة المتحدة لكل واحد **06**% بالمائة، **04**% لكندا، و**03**% بالمائة لكل من هولندا وأستراليا وفرنسا وعليه فالإحتكار واضحاً لهذه المراكز المهمة في مجال تداول البيانات واستغلالها.

---

[2] أفنان أبو حميدة، **ماهي تكنولوجيا المعلومات**، تاريخ الاطلاع:10-01-2024، الساعة: 18:30، ماهي تكنولوجيا المعلومات https:/sotor.com

ب-الكابلات:

تعد الكابلات تحت البحر هي العمود الفقري للأنترنت، فهي تقدم تدفق البايتات من المعلومات من مكان إلى آخر وتحافظ على تداول المعلومات وضمان الاتصال عبر مختلف المراكز الرقمية وفروعها والتي تمر عبرها ما يقارب 99% من المعطيات، فالكافام، GAFAM تتحكم في العديد منها دول تقودها أمريكا، اليابان، فرنسا هولندا، مع تسجيل منافسة قوية للصين.

ج- محركات البحث:

بالعودة الى أهم المحركات فمحرك غوغل ينافس المحركات الأخرى من خلال إختراق السوق ماعدا الصين حيث غوغل محضور ويخلفه هناك محرك بايدو **Baidu** الأكثر رواجاً واستعمالا، أما روسيا فهي لا تضيق على المحركات الأخرى ولكن لها محركها وهو ياندكس **Yandex** بنسبة 52% بالمائة مقابل 42% بالمائة لغوغل[1].

من خلال عرض هذه المجالات يتضح أن الشركات الرقمية لها من جوانب السيطرة على البنى التحتية الرقمية ما تؤثر به وبشكل سلبي على سلامة الأعمال السيادية للدول.

2- البنية الرقمية:

هناك عامل أساسي لابد من تشكيله قبل الخوض في حماية والحفاظ على سلطة الدولة في التحكم في هذه التكنولوجيا، وتأمين سيادتها الرقمية أمام سطوة هذه الفواعل التي تراكمت بفعل نشاطها المركز على تأمين قدرات قاعدية منافسة، وتطرقت الأستاذة ناجي حكيمة في معرض بحثها عن أثر هذه القوى في الفضاء السيبراني عن أهم تحديات العالم الرقمي وعن مجالات السلطة الرقمية ومعرفة سلاسل القيمة الرقمية للشركات التي تهتم بالخدمات الرقمية والمرتبطة بها وقد بينت أربع سلاسل كبرى أساسية ترسو عليها السلطة الرقمية وهي:

[1] ناجي حكيمة، **الفضاء السيبراني وأزمة الديمقراطية من الكومبارس الرقمي إلى الفعل السياسي**، موقع مؤمنون بلا حدود، قسم الدراسات والأبحاث,2022، ص 13.

أ- البعد الجيوسياسي:

تشير إلى سعي الدول نحو التموضع وإيجاد مراكز جديدة في نادي القوى الاقتصادية المتقدمة تكنولوجيا، هذه الرغبة يعززها إمتلاكها على أغلب البنية التحتية من أقمار صناعية وشبكات أرضية والكابلات عابرة للبحار وتجهيزاتها، تتصدرها الولايات المتحدة الامريكية والصين وأوروبا[1].

ب- البعد الوطني:

يتجلى هذا البعد في مدى تحكم الدول في ماهية التكنولوجيا الرقمية ووضع اليد على الصناعة الرقمية من خلال أطر تنظيمية ومؤسسات تسهر على مسألة الأمن السيبراني وتطوير الجهود لتوطين البيانات وتسخير الإمكانيات المناسبة لحمايتها.

ج- بعد جماهيري:

تتمثل في مجموع شبكات التواصل الإجتماعي والمواقع المتخصصة المختلفة، وتأكد في دراستها أننا في حتمية مواجهة أربع سلاسل لإنتاج القيمة الرقمية التي تتوزع بشكل غير منتظم ومنصف ولن نستفيد منها بدون مقاومة، ففي كل جانب من الجوانب التي عرضتها نجد ما يستدعي المقاومة للقوى الرقمية وإحتوائها دون أن تشكل حاجز أمام سيادة الدول.

المحور الثالث: الخصوصية في البيئة الرقمية

منذ أن أصل الفقيه آلان نواستن Alen wsten[2] للخصوصية الرقمية كشكل مستحدث للخصوصية وإمتداد لمفهوم الحق في الخصوصية عموماً وأثبت قيمة علاقتها المباشرة بالمعلومات والبيانات وهو ما تستغله الشركات خاصة وأن حجم تداول البيانات الشخصية يثير العديد من المخاوف أهمها إحتكارها للقسط الأكبر من التكنولوجيا، ويتسبب في إثارة إشكاليات في مجال حقوق الأفراد وخاصة الحق في حماية البيانات الشخصية والمعطيات التي تهدد خصوصية الأفراد.

هناك مخاوف عدة مشروعة خاصة وأن أخبار التسريبات وقضايا وفضائح إستغلال البيانات أثناء الانتخابات الأمريكية أكبر شاهد على ذلك، فهذا التتبع الرقمي تستغله الشركات نفسها وتحاول أيضا بدافع

[1] ناجي حكيمة، المرجع سابق، ص 14.

[2] توبي مندل وآخرون، **دراسة استقصائية عالمية خصوصية الانترنت وحرية التعبير**، الأمم المتحدة، منشورات اليونسكو، باريس، 2013، مقال متاح على الرابط http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002182/218273A.pdf

المصلحة أن تتشارك هذه البيانات مع أطراف أخرى لا تخضع للمراقبة ولا تحترم المعايير الأخلاقية ولا التوجيهات الخاصة باحترام روح حقوق الانسان.

أولاً: الشركات وحماية الخصوصية.

أدى ازدياد استخدام تقنيات الرقمنة إلى تداول حجم كبير من البيانات، وكان من بين من أدرك أهميتها وقيمتها على الأقل التجارية وما يدره من أرباح هي الشركات التكنولوجية، ومع التحول الرقمي إزداد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ورغم الجوانب الإيجابية العديدة تثار إشكالية مسؤولية الشركات ومدى التزامها في حماية الخصوصية وعن الإختراقات التي تنتهكها سواءً كان عن طريق إنتحال الشخصية أو عن طريق جمع البيانات الرقمية وغيرها من خطر العدوان على الحق في الخصوصية، وتجعله أمر ممكن ومتكرراً.

أ- استغلال البيانات الشخصية:

البيانات ويجد مرادفها في اللغة الإنجليزية بـ : Data وفي اللغة الفرنسية بـ : Donnée[1] ويقصد بها من الناحية الفنية، كل تمثيل يمكن أن تخزن فيه المعلومات فقد يكون في شكل نص أو جدول، أو رسماً بيانياً وأغلب الانتهاكات تأتي في صور الإختراق كاختراق الحسابات والبريد الالكتروني وبطاقات الإئتمان والتداول غير المشروع للبيانات والولوج الغير لقانوني لقاعدة البيانات والمنصات، والشواهد عديدة تشير إلى وجود عدة إختراقات، حيث اكتشفت موقع التواصل الاجتماعي الشهير فيسبوك في يوم:2018/09/25 عملية إختراق من قبل قراصنة طالت بياناتهم نحو 50 مليون حساب على الشبكة، ولم تعلن الشركة حينها فورا عن ماهية البيانات المسروقة ، فقد نشر نائب رئيس إدارة المنتجات في فيسبوك بياناً عن إختراق ما يثير مسؤولية الشركة [2].

ومن صور إنتهاك الخصوصية في الفضاء الرقمي ما حدث بشأن إختراق تطبيق جوجل بلس (Google+) حيث أعلنت الشركة الأم "جوجل" بعد العثور على خلل في البرامج سمح لتطبيقات الشركات المرتبطة بالوصول إلى بيانات المستخدمين الخاصة تعرضت لإختراق مما سمح لأكثر من 400 تطبيق للوصول إلى أسماء وتواريخ الميلاد وعناوين البريد الالكتروني وصور الملفات الشخصية ومعلومات أخرى حول مستخدمي الخدمة، فهذه الصور من التعدي تعبر عن مدى مسؤولية الشركات التكنولوجية في إنتهاك للحق الأفراد في حماية بياناتهم ومعطياتهم الشخصية[3].

[1] كيث دفلين، **الانسان والمعرفة في عصر المعلومات**، ترجمة شادن اليافي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط: 1، ص 19.

[2] باسم محمد فاضل مدبولي، مرجع سابق، ص170.

[3] باسم محمد فاضل مدبولي، مرجع نفسه، ص171.

ب- مشارك البيانات مع أطراف ثالثة:

تشارك الشركات البيانات التي تجمعها مع أطراف ثالثة مثل الشركات الإعلانية أو الشركات التحليلية لأغراض مختلفة كإستهداف الإعلانات أو تحليل السوق، وغالباً ما يتم ذلك دون موافقة المستخدمين، مما يزيد من قلقهم بشأن حماية الحق في الخصوصية، فالمفروض أن قوانين حماية البيانات فيما يخص مشاركة بيانات المستخدمين مع أطراف ثالثة، يجب أن يكون بإتفاق موثق وشفاف بين الشركة والطرف الأطراف الأخرى وفي حالة حدوث تسريب للبيانات تتعرض الشركة للمسائلة القانونية والعقوبات المالية بموجب هذه القوانين وتكون مستعدة للإستجابة بسرعة في حال وقوع إنتهاكات للبيانات.

أمام الأطر القانونية المعدة لتنظيم حركة البيانات واستعمالها في كل مراحلها من جمع وتخزين وتحليل وإستعمال ونقل فالشركة ملزمة بتوفير كل الطرق لحماية أنظمتها وتطبيقاتها ومستخدميها.

ثانياً: صور التعدي على الخصوصية:

إن موضوع الخصوصية يلفى اهتمام كبير منذ القديم، ويتعاظم هذا الإهتمام في المجتمعات الحديثة خاصة مع التطور التكنولوجي وسطوة الشركات التي تشتغل في هذا المجال، فأخبار التتبع الرقمي المرافق لإعلانات التي تعتمد بالأساس على كم البيانات الخاصة المستخدمين تثير مخاوف من إنتقالها بشكل غير مراقب إلى أطراف أخرى قد تسيء استغلالها، ناهيك عن خطر إختراق وسرقة هذه البيانات، مما يدفعنا إلى البحث عن الآثار التي قد تتسبب بها الشركات على الخصوصية، ومدى إلتزامها اتجاه مستخدميها في ظل الصور المتعددة للتعدي على بياناتهم ومعطياتهم الشخصية مستغلين بذلك الخدمات التكنولوجية وإغراءاتها التي تكون سبب في إغفال المشتركين على حقهم الأصيل.

أ-إستغلال البيانات الشخصية:

لا تختلف البيانات الشخصية التقليدية عن البيانات الشخصية الرقمية إلا في أن الأخيرة تستخدم عند التعامل مع الوسائط الالكترونية، فكلتاهما عبارة عن بيانات شخصية لكل شخص والتي تشمل إسم ولقبه ورقم هاتفه والعنوان البريدي الإلكتروني، كلها تحدد الشخص أو تساعد في أن يكون قابل للتحديد[1] ، وتجمع الشركات كميات هائلة من البيانات الشخصية و المعلومات من المستخدمين، وفي العديد من الدول تتواجد بها قوانين تنظم جمع هذه المعلومات الشخصية مثل اللوائح العامة لحماية البيانات في الإتحاد الأوروبي وقانون الخصوصية الإستهلاكية في الولايات المتحدة، فلزوم على الشركات في ظل هذا التشريع

[1] طارق جمعة السيد راشد، **الحماية القانونية لخصوصية البيانات الشخصية في القانون القطري والمقارن**، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل، مركز الدراسات القانونية والقضائية س 11، ع 2، 2017، ص 80

الإمتثال لهذه القوانين إحتراما لسيادة الدول في حقها في حماية الحق في الخصوصية للأفراد كحق أصيل في المواثيق الدولية وفي الدساتير الوطنية.

ب-التتبع الرقمي:

تزداد الحاجة لتخزين وتداول البيانات لدى الشركات لتغذية برامجها للحصول على قاعدة من المعرفة لتدعيم برامجها من أجل تحليلها وإستخدامها كرأس مال هام[1] ، وتعد الأنشطة الخاصة بالتتبع الرقمي والتوجيه الإعلاني إنتهاكاً لقوانين حقوق الخصوصية خاصة إذا كانت تتم دون موافقة من المستخدمين أو دون توفير خيارات كافية للتحكم فيها، حيث تستخدم هذه الشركات تقنيات التتبع الرقمي لمراقبة سلوك المستخدمين على الأنترنت وتوجيه الإعلانات لهم بناء على إهتماماتهم وميولهم، هذا يشعر المستخدمين والدولة بصفتها الحامية بانتهاك السيادة وإنتهاك الخصوصية ويبعث مخاوف بشأن التتبع الرقمي المستمر.

المحور الرابع: فرص التعاون والتكامل.

تبدي القوى الإقتصادية ممثلة بالشركات التكنولوجي إنسجاما مع روح الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى وقف تدخل الدولة المباشر[2]، مقابل هذا هناك إمكانية لتأسيس حالة من التنسيق والتعاون والتكامل، ومن الخطوات الملفتة في هذا المجال هو إستراتيجية الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا والصين لتقوية التشريعات، وأما على مستوى رد فعل الشركات فتظهر من خلال محاولة الكونجرس الأمريكي التقرب من هؤلاء الفاعلين الأساسيين في منح المديرين التنفيذيين في قطاع التكنولوجيا منصة لشرح الكيفية التي يرغبون بها في تنظيم الذكاء الإصطناعي وتطوراته.

في خطوات أخرى تعكس بوادر التعاون والشراكة والمضي قدماً في إحتواء تكنولوجيا المعلومات ووضع تشريعات تناسب جميع الأطراف نعرض المبادرة الأوروبية في توحيد التشريعات وتكاملها، كاستراتيجية ملهمة لباقي التشريعات أي التكامل القانوني وكيفية الإحتواء الإيجابي للشركات.

أولاً: التشريع الأوروبي الموحد.

منذ خمسينيات القرن الماضي سعت أوروبا وكرؤية إستراتيجية شاملة إلى بناء فضاء تكاملي نموذجي جسدته في إتحاد أوروبي متعاون وموحد، وبداية هذا البناء بالتلاحم والتعاون الإقتصادي والجمركي إلى أشكال أخرى من التعاون خلص إلى حالة من توحيد للتشريعات، وفي سياق هذا المشروع أدركت أوروبا بمؤسساتها التشريعية ضرورة موائمة موجة التطور، وأثمرت سياسة توحيد التشريعات دليلا توجيهياً متعلق

[1] محمدي أحمد نسيم، **ثورة الذكاء الاصطناعي الجديد**، أدليس بلزمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص72.
[2] إبراهيم محسن عجيل، إعتصام الشكرجي، مرجع سابق ص107.

بحماية الأشخاص الطبيعيين من معالجة المعطيات الشخصية وحرية تداولها كبداية ألهمت باقي التشريعات الاوربية المتعاقبة[1].

كان لهذا الإرث التشريعي مقاومة فعالة لسطوة الشركات الكبرى في هذا المجال، وبترسانة من التشريعات التي تنظم حماية البيانات وأمنها، وغايتها الوصول إلى التوازن بين مصلحة هذه الشركات وسيادة الدول في التحكم بهذه التكنولوجيا، وهو ما سنتطرق له من خلال عرض خطوات هذا التكامل التشريعي وأهم هذه الأطر القانونية تعدد في عدة مجالات أهمها.

أ_ إستراتيجية التكامل القانوني.

تأكد أن القطاع الحكومي وفي –سبيل رؤية تشاركية–أنه لا يمكن الإطلاع بجميع الوظائف السيادية والإنتاجية والخدمية الرقمية بالكفاءة المنشودة ولا قدرته منفردا في موائمة تشريعاته للتحول الرقمي دون سند من جميع الفواعل، وذلك من خلال الشفافية والمسائلة والمشاركة وذلك تجسيداً لمصلحة الجميع ولمصلحة الحكومة[2]. فالشركات التكنولوجية الكبرى تدرك أنها تحت رقابة الأنظمة القانونية للدولة بما لها من حق في ممارسة سيادتها ووظيفتها، وفي فرض تشريعاتها في نطاق إختصاصها وذلك لتنظيم نشاطها في مجال التعامل مع الرقمنة والبيانات.

هذه الرقابة قد تتخذ شكلها الطبيعي من خلال مرونة القواعد القانونية أصلاً كخاصية ذاتية لتشريع والتي تسمح له بموائمته مع كل تحول كبير يستدعي مواجهته كالتهديد الذي يمس بالحقوق وخاصة الحقوق التي تتعلق بالحق في الخصوصية، وتكون أهم الخطوات والغايات هو تحيينها من جهة والاهتمام بإشراك الفاعلين فيها، ودون خلق حالة من التصادم مع الشركات التكنولوجية صاحبة المصلحة فإن الدولة بتبنيها للحكومة الرشيدة والتي في مضمونها تدعو إلى إشراك هذه الشركات كفواعل رئيسية وهامة في إطار من التعاون والتكامل، من بين أهم التجارب النموذجية في هذا الاتجاه إقليميا ما قام به الاتحاد الأوروبي من تبني نهج التعاون والتكامل.

ب–قوانين لضبط نشاط الشركات.

تتصدر أوروبا الهجمة المضادة للدول في مواجهة الشركات، وتطالب كذلك بسيادة أكبر على الفضاء الرقمي، ويعتبر قانون حماية البيانات الذي أصدر في عام 2018 نموذجي حيث يدعو إلى تقييد تنقل البيانات الشخصية خارج الكتلة المكونة من 27 عضو معززة ذلك بأسلوب فرض غرامات على الشركات

[1] عبد السلام طوبال، منى غبولي، **الضمانات القانونية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري (دراسة على ضوء القانون 18-07)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 266.

[2] محرم صالح الحداد، **الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي)**، معهد التخطيط والتنمية، ط 1، مصر،2021، ص23

التي تفشل في حماية المعلومات نفسها على كل محتوى غير قانوني على الأنترنت، وتحاول أن تشرع لمراقبة إستخدام نظم الذكاء الإصطناعي عالية الخطورة وربما تفكيك شركات التكنولوجيا التي يعتبرها البيروقراطيين في الإتحاد الأوروبي قوية للغاية، وتصنف القوانين المقترحة الأنظمة وفق درجة المخاطر ونوعية البيانات المستخدمة في تطوير الخوارزميات [1].

وتلزم التشريعات الشركات التي تستخدم الذكاء الإصطناعي التوليدي مثل " تشات **جي، بي، تي**" توفير متطلبات أكبر للشفافية والكشف للناس أن هذا المحتوى تم إنشاؤه بواسطة تطبيقات الذكاء الإصطناعي ونظمه، والتحقق من أنها لا تنتهك حق المواطنين خاصة في بيئة رقمية وفضاء رقمي واسع النطاق.

ثانياً: حوكمة الشركات وإشراكها.

في مسعى جاد للدول بتبنيها لنظام الحوكمة تظل فرص الشراكة قائمة رغم الفوارق في الأهداف والغايات، والعمل على فضاء مشترك يهتم بعناصر كالشفافية والمسائلة وتكييف الأهداف الاستراتيجية للطرفين، بما يواءم حفظ الحقوق والمصالح وإحتواء التكنولوجيا الحديثة بإستغلال مزاياها لصالح الطرفين.

أ_ إحتواء تكنولوجيا المعلومات.

إضافة لمسعى توحيد التشريعات هناك إختلاف بين الحكومة المتشابكة بينياً بفعل الرقمنة من ناحية والحكومة التقليدية، وهو إختلاف حاسم في مدى قدرة الحكومة على التغلب على الحواجز وقدرتها على تقليص الفجوة التي بينها بين القوى الإقتصادية ممثلتاً بالشركات التكنولوجية[2]، هذه الشركات التي أبدت إشارات مبدئية للتعاون، ففي يناير **2015** وقع كل من "ستيفن هكينج" ويلون ماسك ونعوم شومسكي وماكس تيغمارك وعشرات من خبراء الذكاء الاصطناعي من بينهم نيك بوستروم ، ومن جانب آخر وقع كل من "جان تالين (مؤسس شركة Skyp) وشان ليغ (أحد خبراء غوغل) وغيرهم دعوا في خطاب مفتوح الحكومات الى البحث عن تأثيرات المجتمعية للذكاء الإصطناعي، أكدت الرسالة على أن المجتمع الإنساني يمكن أن يجني فوائد كبيرة محتملة من الذكاء الإصطناعي، لكنها دعت إلى إجراء بحث ملموس وإلى قوانين إستباقية حول كيفية منع وضبط بعض الإستخدامات غير الأخلاقية المحتملة له ، خاصة في مجال الصناعة والتجارة، وهي بوادر لإحتواء الشركات التكنولوجيا نفسها التي تعتمد عليها في تعزيز الأهداف الإستراتيجية وتحقيق نسب مريحة من العوائد دون إغفال حالات العدوان على الحق في الخصوصية.

[1] ايمان الشامخ، مرجع سابق، نشر على الموقع يوم: 2021/12/18.

[2] دون تابسكوت، **الاقتصاد الرقمي**، سلسلة كراسات عروض، المكتبة الاكاديمية، ط 1القاهرة،2001، ص64.

ب-الحوكمة في خطط التكامل.

للحكومة دور في تحديد الاتجاهات للشركة وضامنة لرقابة فعالة على عملها وقوة توجيهية تساعدها على اتخاذ القرارات المعقدة في الوقت نفسه تشكل ضمان الامتثال[1]، والمساءلة وتساعد على تعزيز الرقابة المطبقة على إكتشاف المخاطر في حالة حدوثها كالمخاطر الداخلية التي يعتبر الموظف هو السبب في حدثها، ولذلك يسبب دورهم السلبي في الوصول إليها من خلال صاحيات الدخول التي تمنح لهم.

المخاطر الخارجية أخرى لا تقل أهمية، فظاهرة القرصنة مثلاً وسرقة المعلومات والدخول غير القانوني لبيانات الأفراد والمؤسسات من خلال إختراق الضوابط الرقابية والأمنية للحصول على المتوفر من معلومات قد تكون عالية الحساسية والسرية وفقدانها وسوء استعمالها قد يهدد ثقة العملاء والشركات ويعبث بالحقوق الأساسية للمستخدمين وأهمها الحق في الخصوصية.

خاتمة:

في عالم رقمي مليء بالتحولات والتحديات تواجه الدولة إشكاليات عدة أهمها موائمة تشريعاتها وقوانينها، ومع تنامي نشاط الشركات التكنولوجية الكبرى وموجة الخوف المتصاعد من الإنتهاكات الحاصلة على مستوى حقوق الأفراد بصفة عامة والحق في الخصوصية بصفة خاصة، هذا الوضع أعاد ترتيب مركز القوى الاقتصادية الخاصة ممثلة في الشركات في مواجهة الدول وفي أقل الأحوال مشاركة لها، وهذا الشكل من الممانعة والتحدي المرفوع من القوى الرقمية خدمة لمصالحها التجارية يعد من أبرز التحديات.

إن ارتفاع درجة إحتكار التكنولوجيا الرقمنة ومجالاتها وسلاسلها، يجعل هذه البيئة غير المتحكم بعيدة عن معايير إحترام الخصوصية وأمن البيانات الشخصية وترسم صور مريبة لا تتمكن الدولة وحدها من السيطرة عليها وتنظيمها، وهنا تستدعي الضرورة تتبع إستراتيجية للتكامل القانوني وإشراك هذه الفواعل وإحتوائها وسد تلك المسافة الفاصلة وإيجاد حالة توافقية تحفظ مصلحة الطرفين وتحترم سيادة الدول، فمن جانب الدولة مراعاة تحيين قوانينها دفعاً لكل انتهاك وصونا لسيادتها ، أما الشركات فيجب أن تحرص على حماية مستخدميها واحترام القوانين والتشريعات بما يتوافق مع روح حقوق الانسان.

[1] هاني خميس محمد، **حوكمة الشركات**، الجزء الأول، أون براس، لندن، 2021، ص 13.

النتائج:

– صعوبة توافق إستراتيجية الشركات التكنولوجية الكبرى مع إستراتيجية الدولة في أولوية التشريعات وتباين في المصالح والأهداف، فالطرف الأول يعنى بالأرباح بالدرجة الأولى، والأخر يحرص على سيادته في تطبيق على المواطنين وحمايتهم.

– نفوذ الشركات التكنولوجية بقوتها في مجالات الرقمنة والسلاسل الرقمية ينافس قدرة الدولة على توطين البيانات ويضعف سيادة الدولة وجهودها لحماية المعلومات الشخصية وخصوصية الأفراد.

– غياب تصور واضح لمكافحة تعاظم مركز للشركات التكنولوجية والهيمنة الرقمية مما لا يدع للدولة من خيار غير فضاءات التعاون والتكامل الإقليمي والدولي.

– فجوة كبيرة في مؤشرات إستيعاب التكنولوجيا بين الدول يجعل من مهمة التوافق والتكامل لتوحيد التشريعات تحديا جماعياً.

إقتراحات:

– حاجة الشركات التكنولوجية الكبرى إلى شراكة حقيقة مع الدول وموائمة نشاطاتها مع روح حقوق الإنسان وإحترام سيادة الدول.

– دمج الثقة والشفافية في تطوير الشركات لتقنيات الذكاء الإصطناعي وإحترام خصوصية الأفراد وتصميم التدابير التنظيمية الخاصة بها وفقاً لذلك.

– العمل على الرفع من قدرة الشركات التقنية على إستعاب التغيرات التي تشهدها التشريعات الجديدة مع مراعات معايير حوكمة الذكاء الإصطناعي.